الأنباء
الخميس 12 سبتمبر 2013

أسفرت عن مقتل 6 جنود وإصابة 17 في هجمات 11 سبتمبر جديدة في رفح

«أنصار بيت المقدس» تتبنى تفجيرات سيناء وتهدد بشن هجمات جديدة على قوات الأمن ووزيري الداخلية والدفاع

بقايا إحدى السيارات المستخدمة في تفجيري امس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: تعرض الجيش المصري امس الموافق للحادي عشر من سبتمبر لهجمات جديدة أوقعت ستة قتلى في شبه جزيرة سيناء التي يشن فيها عملية واسعة للقضاء على الجماعات الإسلامية المسلحة المتمركزة في هذه المنطقة الحدودية مع قطاع غزة وإسرائيل.

وأعلن العقيد أركان حرب أحمد محمد علي المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة في بيان «في تمام الساعة 8:45 من صباح اليوم الأربعاء، شنت العناصر الإرهابية من التكفيريين والإجراميين، عملية غادرة، باستخدام 2 عربة محملة بكميات كبيرة من المتفجرات استهدفت عناصر التأمين بمدينة رفح بشمال سيناء».

وأضاف البيان «أسفرت العملية عن استشهاد 6 أفراد من العسكريين، وإصابة 17 آخرين، 10 من العسكريين و7 من المدنيين بينهم 3 سيدات، إلى جانب تدمير عدد من المنشآت المدنية المحيطة بمنطقة الحادث».

وأفاد مسؤولون بأن «انفجارا قويا» استهدف مبنى المخابرات الحربية في مدينة رفح الحدودية مع غزة، وبعد دقائق استهدف هجوم آخر حاجز تفتيش عسكريا في المدينة نفسها.

وأفاد شهود بأن الانفجار القوي أدى الى تحطم نوافذ المباني الواقعة في حي الإمام علي في رفح.

وقال مصدر امني «ان التفجير أدى إلى تدمير البوابة الرئيسية لمبنى المخابرات الحربية، وانهيار أجزاء من السور الخارجي للمبنى».

وأضاف المصدر أن الانفجارين وقعا نتيجة لعمليتين انتحاريتين باستخدام سيارتين مفخختين: إحداهما بجوار مبنى المخابرات الحربية، والثاني عند كمين أمني بميدان النافورة برفح.

وأغلق معبر رفح مع قطاع غزة وكل الطريق المؤدية الى مقر المخابرات الحربية في الوقت الذي قامت فيه دوريات عسكرية بتمشيط القطاع بحثا عن الجناة.

ومنذ عزل الجيش للرئيس د.محمد مرسي في 3 يوليو وعملية فض اعتصامات المطالبين بعودته التي سقط خلالها مئات القتلى تزايدت هجمات الجماعات الجهادية والتكفيرية على قوات الأمن في شبه جزيرة سيناء.

وتتمركز هذه الجماعات السلفية المسلحة التي يدين بعضها بالولاء لتنظيم القاعدة في هذه المنطقة التي يشكل البدو غالبية سكانها والتي تشهد أيضا عمليات تهريب من كل نوع على طول الحدود مع اسرائيل.

وقبل عشرة ايام استهدف اعتداء بسيارة مفخخة وزير الداخلية المصري محمد ابراهيم الذي يعتبر من المخططين الرئيسيين لفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس الماضي الذي سقط خلاله وخلال التظاهرات التي أعقبته الف قتيل على الأقل معظمهم من انصار التيار الاسلامي.

وتبنت الهجوم الذي خرج منه الوزير سالما جماعة «أنصار بيت المقدس» الجهادية التابعة لتنظيم القاعدة في سيناء، موضحة انه جاء انتقاما لمقتل المتظاهرين الاسلاميين. وهددت هذه الجماعة بشن هجمات جديدة على قوات الأمن ووزير الداخلية وأيضا وزير الدفاع والقائد العام للجيش الفريق أول عبدالفتاح السيسي الرجل القوي في البلاد.

الى ذلك أدان حزب الدستور العملية الإرهابية الغادرة وأكد أنه لا يمكن التهاون مطلقا في مواجهة الخطر على أمن مصر والمصريين.

حزب الدستور يدين «العملية الإرهابية الغادرة في رفح»

«الخارجية الأميركية»: أوباما يدرس برنامج مساعدات مصر ودعمها في محاربة الإرهاب

القاهرة ـ وكالات: يواجه الرئيس الأميركي باراك أوباما تحد وهو يتخذ قرارا بشأن المساعدات الأميركية إلى مصر، ويقول مسؤولون أميركيون «إن الرئيس أوباما يدرس عدة مقترحات بشأن برنامج المساعدات الأميركية لمصر، ولكنه لم يتخذ قراره بعد». هذا ما أكده مسؤول في الخارجية الأميركية لـ «العربية.نت»، وقال: «إن الأمن في سيناء هو مركز الاهتمام ونحن ندعم ما تقوم به الحكومة المصرية في جهود مكافحة الإرهاب في سيناء فهو أمر في غاية الأهمية لأمن المنطقة».

وأشار الى أن المساعدات الأميركية إلى مصر تتوزع بين عسكرية واقتصادية، ومن المفارقات أن القوات المسلحة المصرية ليست بحاجة ماسة الآن إلى أي قطع غيار أو ذخيرة أو قطع حربية تتسلمها عادة من الولايات المتحدة، وبالتالي لن تكون الحكومة المصرية في مأزق يدفعها لتلبية مطالب سياسية أميركية ضمن مهلة زمنية محددة. الأسوأ يقع عند الأميركيين، فمن ضمن اتفاقية التعاون بين البلدين تعاقدت الحكومة الأميركية مع مصانع وشركات أميركية لتصنيع ذخيرة وقطع غيار وتجد الحكومة الأميركية أنها مجبرة على دفع الملايين لهذه المصانع، وإن لم تسلم الذخيرة أو القطع ستضطر لتخزينها وبالتالي تكون تكلفتها مضاعفة، وهذا ما يحصل مع طائرات إف 16 والتي علق الرئيس الأميركي تسليمها لمصر منذ أسابيع.

لن يدوم الأمر لسنوات، فالمصريون يعتمدون بشكل كامل على القطع الأميركية وسيضطرون لطلب ما يحتاجونه بعد أشهر وربما تكون قطع الغيار لوسائل الاتصال أكثر ما يحتاجونه وهذا الفارق بين الأسابيع والأشهر، يعطي هامشا من المناورة للرئيس الأميركي وللحكومة الانتقالية في مصر ومساحة لكي لا يضغط الطرفان على بعضهما. وينقسم المهتمون بشؤون مصر في واشنطن إلى فريق يدعو الرئيس لوقف المساعدات على أساس مبدأي، ويقولون إن ما حصل انقلابا، وفريق آخر يدعو الرئيس الأميركي لأن يكون براغماتيا، لأن الأمن يأتي أولا.

كما أكد مسؤول الخارجية الأميركية «ان الأمن في سيناء هو مركز الاهتمام ونحن ندعم ما تقوم به الحكومة المصرية في جهود مكافحة الإرهاب في سيناء فهو أمر في غاية الأهمية لأمن المنطقة». وفي إشارة إلى تحول الموقف الأميركي من السلطات الانتقالية في مصر، استعمل بيان صادر عن وزارة الدفاع الأميركية لغة إيجابية لدى الإعلان عن مضمون اتصال بين وزيري الدفاع يوم الخميس الماضي. وقال البيان إن وزير الدفاع تشاك هاغل «لاحظ الإنجاز المصري في تحقيق الأمن في سيناء وأكد وقوف الولايات المتحدة إلى جانب مصر وكل دولة ضد الإرهاب في العالم». ويبدو من الصعب على الرئيس الأميركي أن يأخذ موقفا سلبيا. وأكد المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن الحكومة الأميركية ليست بكل حال بصدد قطع المساعدات الاقتصادية عن مصر، وأن حجم هذه المساعدات يصل إلى 450 مليون دولار سنويا يخصص الجزء الأكبر منها لبرامج صحية وتربوية أو لدعم مؤسسات غير حكومية تساعد على نشر الديموقراطية في مصر.

القضاء المصري يغرّم نائب رئيس حزب الوسط 40 ألف جنيه في سب وقذف الزند

القاهرة ـ وكالات: قضت محكمة جنح الدقي، برئاسة المستشار محمد الصاوي في دعوى السب والقذف المقامة من المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، ضد عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط وعضو مجلس الشعب المنحل والمحبوس بسجن طرة على ذمة قضايا أخرى بتغريم سلطان 30 ألف جنيه و10 آلاف تعويض.

كما قضت المحكمة في القضية نفسها بحسب «اليوم السابع» التي حملت رقم 13919 ببراءة الزند من تهمه البلاغ الكاذب وبراءة شيرين محمد مصطفى صحفية بالمصري اليوم من تهمة البلاغ الكاذب أيضا.

وكانت محكمة جنح الدقي قد أجلت النطق بالحكم إلى جلسة أمس، حيث قامت المحكمة بإعلان المدعي بالحق المدني في موطنه، وذلك بعدما وجه الزند تهمة السب والقذف ضد سلطان، عقب بيان كان سلطان نشره على صفحته الشخصية بشبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» يوم 7 يونيو، قال فيه إن الزند قال في مؤتمر أذاعته وسائل الإعلام: «لن ندع الأمور لمن لا يحسن تدبير الأمور»، ما هو إلا انتقاد للزند كونه شخصا عاديا له آراء سياسية، وليس لكونه قاضيا كما ادعى الزند في دعواه.

أكد تأييده حل جماعة «الإخوان» لخلطها بين السياسة والدعوة

حمزاوي: لم أتلق أي تمويل من جهة خارجية وسأصوت لمرشح مدني في الانتخابات الرئاسية

القاهرة ـ وكالات: نفى د.عمرو حمزاوي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، رئيس حزب «مصر الحرية»، تلقيه أي تمويل من جهة خارجية كما اتهمه البعض.

وندد بما وصفه بـ«تشهير ببعض الرموز واتهامهم اتهامات عارية من الصحة» وأرجع ذلك إلى عدة تفسيرات أولها ما يمر به المجتمع من متغيرات متلاحقة ومتسارعة، مع وجود تغيرات كثيرة خلال العامين الماضيين، الأمر الذي يستفيد منه البعض ويخسربسببه البعض الآخر.

وفي اشارة ضمنية إلى رفضه الاتجاه السائد الذي يروج لترشيح الفريق أول عبد الفتاح السيسي للرئاسة، كشف حمزاوي عن نيته التصويت لمرشح مدني في الانتخابات الرئاسية القادمة، مطالبا بالتركيز على التعديلات الدستورية في الوقت الحالي.

من جهة أخرى، أعلن حمزاوي تأييده حل جماعة الإخوان المسلمين لخلطها بين السياسة والدعوة واصفا إياها بجماعة «كله في واحد».

وقال حمزاوي خلال حواره ضمن برنامج «الحدث المصري» عبر شاشة «العربية الحدث» مساء أمس الاول، ان جماعة الإخوان لا تخضع للقوانين المصرية.

وأشار إلى أنه كان يؤيد استخدام الحل السياسي بعيدا عن فض اعتصامي «رابعة العدوية» و«النهضة»، كما يرفض أن تستغل بأي صورة من الصور المناقشات الداخلية بمصر من قبل الغرب للإضرار بمصالحها.

وأكد حمزاوي أن الدولة الوطنية تتماسك في إطار سيادة القانون والعدالة، مطالبا بضرورة وضع مادة في الدستور تمنع تأسيس أحزاب على أساس ديني، وأنه لابد من وضع معايير ضابطة لمشاركة اليمين الديني في الحياة السياسية.

وشدد حمزاوي على ضرورة احترام الدولة لسيادة القانون لضمان استمراريتها، مطالبا بتشكيل لجان للتحقيق في الأحداث الأخيرة.

وأشار حمزاوي الى أن المؤسسات الغربية تتعامل مع حقوق الإنسان في العالم بمقاييس مزدوجة، مبديا رفضه الكامل لأي تدخل في الشأن الداخلي المصري من قبل الغرب.

وطالب حمزاوي بضرورة البحث عن حلول سياسية للأزمة التي تمر بها مصر بعيدا عن الحلول الأمنية، مشددا على أنه لن يغير من مبادئه لمسايرة الموجة الحالية، وأنه لابد من الدفاع عن الحقوق والحريات.

وأشار إلى أنه تحدث عن ضرورة محاسبة من تورط في العنف قبل الحديث عن المصالحة، مع محاسبة كل من تورط في أعمال العنف أو التحريض عليه الذي لا يقل خطورة عنه.

عمرو حمزاوي

أعضاء يطالبون بدستور يراعي الحقوق الصحية والاجتماعية والتعليمية للمواطن

لجنة «الخمسين» تتسلم تعديلات المصريين في الخارج و«موسى»: لدينا 30 مادة خلافية ونعمل على إزالة الخلاف

القاهرة ـ وكالات: عقد المتحدث الإعلامي للجنة الخمسين المعنية بتعديل الدستور، الكاتب محمد سلماوي لقاء امس مع عدد من ممثلي الجاليات المصرية في الخارج ليستمع الى رؤيتهم حول تعديل الدستور، موضحا ان انتقاد المغتربين لعدم تمثيلهم في اللجنة لا يمكن تجاهله لكنه اكد على ان اللجنة لا يمكن أن تمثل جميع فئات الشعب، بل عينة مختارة منه، وأنه على كل عضو أن يعي أنه لا يمثل فئته وحدها بل الشعب المصري كله، كاشفا أنه سيلتقى بعدد منهم اليوم لتسلم نسخة من التعديلات التي يريدون تقديمها للجنة.

وقال عمرو موسى، رئيس لجنة الخمسين إنه يجب على المصلحة الخاصة أن تخلي مكانها للمصلحة العامة خلال إعداد الدستور، موضحا أن التوازن في عمل اللجنة ومراعاة مصلحة مصر العليا هما هدف اللجنة ومن مهام الرئيس.

وأشار خلال حواره مع الإعلامي عماد الدين أديب عبر قناة «سي بي سي» إلى وجود من 20 إلى 30 مادة خلافية ستبدأ بهم اللجنة، وستعمل على حل هذه المشكلة في الغرف وعلى مدى أيام العمل.

وأضاف ان حزب النور يتمتع بمرونة سياسية ومشاركة في أعمال اللجنة بشكل إيجابي، فيما تعد الثقة والود أهم من العوامل التي ستساعد على نجاح عمل لجنة الدستور الحالية، وهو ما أعمل عليه الآن وأشعر بالمسؤولية تجاه ذلك.

وكشف «موسى» أنه سيدعو شخصيات سياسية واقتصادية وقانونية خارج اللجنة، للاستماع لوجهة نظرهم، مشددا على أن اللجنة لن تنغلق على نفسها، ولن تتخذ قرارا إلا بعد التشاور والتوافق بما يخدم الصالح العام للبلاد.

يأتي هذا فيما أوضح الأنبا أنطونيوس عزيز ممثل الكنيسة الكاثوليكية في لجنة الخمسين، أن هناك خلافات كانت في الدستور السابق في منافسة شعارها «لنرى من الغالب»، مستطردا «لكن هذه المرة نشعر بأن هناك التزاما في إخراج دستور بتوافق نسبة 75٪».

وواصل «نحاول أن نقوم بعمل دستور يلبى رغبات الشعب المصري، وليس كل منا ذهب ليمثل هيئة»، مستكملا «لو اختاروني لتمثيل الكنيسة الكاثوليكية فقط لم أكن أوافق، ولكني أمثل كل الشعب».

وأشار عزيز إلى أن السياسة تنقسم إلى شقين أحدهما يتحدث عن حقوق الإنسان والعدل والمساواة، وواجب الكنيسة أن تعمل فيه، والآخر هو السلطة والانتخابات والبرلمان، وأن الكنيسة كمؤسسة لا تهتم به.

الى ذلك، طالب عدد من أعضاء لجنة الخمسين لتعديل الدستور خلال الجلسة العامة للجنة امس بضرورة أن يكون الدستور معبرا عن رأي المواطن، وأن يراعي توفير البيئة الصحية والاجتماعية والتعليمية التي تضمن نيل الشعب المصري لحقوقه التي دعت إليها ثورة 25 يناير.

من جهته، دعا طلعت عبد القوي عضو لجنة الخمسين إلى أهمية مراعاة الفئات المهمشة، وضمان توفير صحة ذات جودة، وتعليم متميز، وكفالة الحقوق، والتأكيد على أهمية البعد السكاني، مشددا على أهمية مراعاة البعد السكاني واللامركزية، والتأكيد على أهمية البحث العلمي، وتمكين الشباب، إلى جانب منح المرأة حقوقها المنشودة.

من جانبه، قال محمد عبدالعزيز عضو اللجنة إن الدستور يجب أن ينص على المبادئ التي قامت لأجلها ثورتي 25 يناير و30 يونيو، والتأكيد على الحق في العمل والسكن والأجور العادلة، مشددا على أهمية مراعاة الدستور للمواطنة وعدم التمييز لأي اعتبار، فضلا عن إيجاد توازن بين السلطات، وحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني.

من جهته، أشار ناصر أمين عضو لجنة الخمسين إلى أن هناك حقوقا مقدسة يجب أن ينص عليها الدستور، وهي: حق المواطن في الحياة والاعتقاد والمعتقد، وحمايته الجسدية وحريته وكرامته الإنسانية، مطالبا بضرورة ضمان حرية الرأي وتدفق المعلومات وحق التعبير وألا تكون هناك قيود لهذه الحريات، إلى جانب عدم إعطاء الدستور حصانة لرئيس الجمهورية لضمان عدم ارتكابه أو تخطيطه لجرائم ضد الشعب.

من جانبها، أكدت د. مهجة غالب عبدالرحمن عضو اللجنة على أهمية تحرير الفكر من التطرف والشطط باسم الدين والمساواة وعدم التمييز، مطالبة بضرورة التأكيد أيضا في الدستور على مسؤولية ودعم الدولة

«النيابة» تحيل بديع والكتاتني وعاكف والبلتاجي إلى «الجنايات» بتهمة التورط في أحداث مكتب الإرشاد

باريس ـ أ.ش.أ: أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي، أن الاتهامات الموجهة لقيادات الإخوان المقبوض عليهم ليست سياسية، وذلك تزامنا مع إحالة مجموعة منهم إلى محكمة الجنايات بتهمة التورط فيما يعرف بـ «أحداث مكتب الارشاد الثانية».

وأضاف فهمي في حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية أمس ردا على سؤال عما إذا كان اعتقال العديد من قيادات الإخوان والتحقيقات الجارية معهم وإغلاق القنوات التلفزيونية الإسلامية يهدف إلى الانتهاء من الإسلام السياسي، أنه «لا أحد يستطيع أن يدعي التخلص من الإسلام السياسي، سواء في مصر أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط، وهذا ليس هدفنا».

وفي هذه الأثناء، قررت نيابة جنوب القاهرة برئاسة المستشار إسماعيل حافظ أمس إحالة مهدي عاكف وسعد الكتاتني ومحمد البلتاجي وأسامة ياسين القياديين بجماعة الإخوان المسلمين، إلى الجنايات في أحداث مكتب الإرشاد الثانية، التي راح ضحيتها 9 أشخاص وأصيب فيها 91 آخرون.

وأسندت النيابة بإشراف المستشار طارق أبوزيد، المحامي العام الأول لنيابات جنوب القاهرة الكلية، في تحقيقاتها إلى أعضاء الإخوان السالف ذكرهم، تهم التحريض على قتل والشروع في قتل المواطنين تنفيذا «لغرض إرهابي وحيازة أسلحة نارية وذخائر دون ترخيص».

وجاء قرار النيابة برئاسة المستشار إسماعيل حفيظ، رئيس نيابة جنوب القاهرة الكلية، بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات على ضوء ما انتهت إليه التحقيقات التكميلية التي باشرتها نيابة جنوب القاهرة، التي سبق لها أن أحالت عددا من المتهمين في هذه القضية في مقدمتهم محمد بديع المرشد العام لتنظيم الإخوان وصفوت حجازي وآخرون من الفاعلين الأصليين مرتكبي جرائم القتل خلال تلك الأحداث.

وجاء قرار النيابة عقب انتهاء التحقيقات مع محمد بديع المرشد العام للجماعة والذي تنصل من تهمة تحريض أعضاء الجماعة على استخدام العنف، ولم يكتف بذلك بل نفى تهمة العنف عن الجماعة بأكملها، مؤكدا أن الجماعة لا تلجأ لاستخدام العنف.

أما القيادي الإخواني البارز محمد البلتاجي، فقد نفى تماما وجود أي صلة له بأحداث العنف التي جرت أمام مكتب الإرشاد بالمقطم، مؤكدا أن دوره اقتصر على الاتصال بوزير الداخلية ليطالبه بالتدخل لإنقاذ الموقف.

وقال «الإخوان من حقهم الدفاع عن أنفسهم داخل مكتب الإرشاد بالمقطم، وأنا أتشرف بانتمائي للجماعة».

وعلى جانب آخر، أسفرت تحقيقات النيابة مع الداعية صفوت حجازي عن عدد من المفاجآت على رأسها تبرؤ حجازي من جماعة الإخوان المسلمين، وتأكيده على عدم انتسابه إليها، بل وزيادته على كل ما سبق بأن أكد على وجود تحفظات لديه على تصرفات الجماعة.

وعلى صعيد آخر، تسلمت محكمة استئناف القاهرة، برئاسة المستشار نبيل صليب، ملف قضية قتل أهالي شارع «البحر الأعظم» بمحافظة الجيزة، المتهم فيها 15 شخصا من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين.

وتقوم محكمة استئناف القاهرة، بفحص الملف الذي تسلمته من النيابة العامة، لبحث موعد محاكمة المتهمين، وتحديد الدائرة الجنائية بمحكمة جنايات الجيزة التي سيمثلون أمامها، ومكان انعقاد جلسات محاكمتهم، نظرا للحالة الأمنية المتردية التي تعاني منها البلاد عقب أحداث العنف التي اندلعت بعد فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة.

وفي سياق متصل، قررت نيابة جنوب القاهرة الكلية، بإشراف المستشار طارق أبوزيد، المحامي العام أمس إحالة 18 متهما في أحداث المنيل للمحاكمة الجنائية، في أحداث المنيل. ويواجه المتهمون تهم التحريض على قتل 6 وإصابة 30 آخرين من أهالي شارع المنيل، في 5 يوليو الماضي، أثناء محاولة مسيرة من أعضاء جماعة الإخوان، التوجه إلى ميدان التحرير.